

GC(59)/21

١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

المؤتمر العام

الدورة العادية التاسعة والخمسون

البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GC(59)/1 وإضافتها Add.1 و Add.2)

رسالة وردت من الممثلة المقيمة لإسرائيل بشأن الطلب الداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر

- ١- تلقى المدير العام رسالة بتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠١٥ من الممثلة المقيمة لإسرائيل، بشأن الطلب المقدم من الدول العربية الأعضاء في الوكالة والداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر.
- ٢- وتعمم الرسالة طيه، استجابةً للطلب الوارد فيها.

البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٦ آب/أغسطس ٢٠١٥

صاحب السعادة،

بالإشارة إلى الوثيقة GC(59)/1/Add.1، المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، يشرفني أن أنقل لكم موقف دولة إسرائيل في الوثيقة طيه.

وسأكون شاكرة لكم لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة لعناية جميع الدول الأعضاء في الوكالة.
وتفضلوا، سعادتكم، بقبول فائق تقديري واحترامي.

[ختم] [توقيع]

ميراف زافاري-أوديز

السفيرة

الممثلة الدائمة لإسرائيل

لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية
لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

سعادة السيد يوكيا أمانو

المدير العام

للوكالة الدولية للطاقة الذرية

البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

بالإشارة إلى الطلب الذي قدّمه سفير مصر باسم الدول العربية (الوثيقة GC(59)/I/Add.1، المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥)، والداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر العام التاسع والخمسين، تود إسرائيل أن تعلن عن موقفها على النحو التالي:

لقد قدّمت مبادرات ومشاريع قرارات مماثلة برعاية عربية، ورُفضت بأغلبية أصوات الدول الأعضاء في الوكالة خلال الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وخلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، لم يقدّم أي قرار في إطار البند ذاته من جدول الأعمال. وبالتالي، فإنه من المؤسف للغاية أن الدول العربية قررت هذا العام، مرةً أخرى، أن تفرض على المؤتمر العام هذه المسألة، التي تقع خارج نطاق النظام الأساسي للوكالة ولا تتصل بجدول أعمال المؤتمر العام، وتضرُّ بمصداقية الوكالة كمنظمة مهنية.

إن مبادرة الدول العربية وقرارها بشأن ما يسمى "قدرات إسرائيل النووية" مسألة مثيرة للنزاع، ومتحيزة ومعيبة من أساسها. فهي تحاول أن تفرض على المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إعداد تقرير سنوي شامل بشأن إسرائيل، التي لم تخضع أبداً لتحقيق من قبل الوكالة بخصوص أي انتهاك.

إن إسرائيل تقدّر جُلّ التقدير نظام عدم الانتشار، وتقّر بأهميته، ولطالما نفذت، على مرّ السنين، سياسةً مسؤولة اتّسمت بضبط النفس في الميدان النووي. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أشدّ التهديدات لنظام عدم الانتشار ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على مرّ السنين ناشئة عن بلدان الشرق الأوسط التي سعت أو تواصل سعيها لامتلاك أسلحة نووية تحت غطاء عضويتها في معاهدة عدم الانتشار. ولقد تبيّن أن العراق وليبيا وإيران وسوريا، وهي الدول المشاركة في هذه المبادرة العربية المعادية لإسرائيل، كانت في موضع انتهاك صارخ لتعهداتها والتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

وإسرائيل من جانبها، وعلى الرغم من الوضع الإقليمي المتدهور، تعاونت على نحو وثيق، وأبرزت موقفها البناء في محاولة للنهوض بحوار إقليمي جوهري، في خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف قام بتيسيرها سعادة سفير فنلندا السيد جاكو لاجافا خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤. وللأسف، فضلت بعض الدول الرئيسية في المنطقة تجنب هذه المشاورات، واختارت أخرى أن تضع حداً لهذا التعاون الإقليمي المجدي من خلال رفض فكرة إجراء مزيد من المشاورات قبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الهادف للتوصل إلى اتفاق توافقي بشأن عقد مؤتمر في هلسنكي.

وخلال هذه الجولات الخمس من المشاورات المتعددة الأطراف، طوّرت إسرائيل سياستها ونهجها بشأن الأمن الإقليمي والحد من التسلح. ولقد كرّرت إسرائيل تأكيد موقفها المتمثل في أنه لا يمكن معالجة القضية النووية، فضلاً عن جميع قضايا الأمن الإقليمي، التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، معالجةً واقعيةً في نطاق السياق الإقليمي، إلا من خلال عملية تدريجية تبدأ باتخاذ تدابير لبناء الثقة. وأي حوار مباشر بين جميع دول المنطقة ينبغي أن يستند إلى مبدأ أساسي وهو توافق الآراء بين الأطراف، على غرار ما يتضح في أي منطقة أخرى تسعى إلى إبرام ترتيبات أو اتفاقات بشأن الأمن الإقليمي.

ولقد تجلّت قناعة إسرائيل فيما يتعلق بمحورية إجراء حوار شامل بشأن الأمن الإقليمي أيضاً في مشاركتها، للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، بصفة مراقب في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. وكانت الورقة الوطنية التي قدّمتها إسرائيل خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار بمثابة تعبير واضح عن حسن نيتها وموقفها البناء تجاه الأهداف الحقيقية لنظام عدم الانتشار ووجهات نظرها الإقليمية.

البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

إن إصرار جيراننا على انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار لا يتجاهل المساعي المتكررة لدول الشرق الأوسط الأعضاء في هذه المعاهدة لامتلاك أسلحة نووية فحسب، في ما يُعدُّ انتهاكاً واضحاً لتعهداتهم والتزاماتهم، بل يخفي أيضاً رفضهم التعاون بصدق مع إسرائيل.

وإسرائيل سترحب بأي مبادرات للمشاركة في حوار مُجدٍ وواسع النطاق بشأن الأمن الإقليمي، استناداً إلى مبادئ التعاون المباشر وتوافق الآراء التي من شأنها أن تجعل منطقة الشرق الأوسط أكثر أمناً. وإن محاولات فرض عملية لا تستند إلى هذه الأساسيات على المنطقة لن تساعد في تحقيق تطورات إيجابية ولن تعجل بها.

ومما لا ريب فيه أن اعتماد قرار متحيز ذي دوافع سياسية عنوانه "قدرات إسرائيل النووية" من قِبَل المؤتمر العام يُقصد منه تحويل الانتباه عن الوضع السيئ السائد في العديد من الأماكن بمنطقة الشرق الأوسط، وعن الأخطار الحقيقية التي تشكلها بلدان الشرق الأوسط الحائزة على أسلحة دمار شامل أو الساعية إلى حيازتها، وحتى إلى استخدامها ضد المدنيين، بما في ذلك ضد شعوبها.

إن تقديم مشروع قرار عربي مثير للنزاع في إطار بند جدول الأعمال المطلوب لن يساعد في بناء الطمأنينة والثقة، اللذين يمثلان عاملين أوليين لإجراء أي مشاورات إقليمية مباشرة مفيدة، ولن يعجل بنتائج تلك العملية. بل إنه لن يؤدي سوى إلى تسييس الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقويض مصداقيتها.

وإسرائيل تأمل أن تمتنع المجموعة العربية عن تقديم مشروع القرار، وأن تنقل غالبية الدول الأعضاء في الوكالة إلى المجموعة العربية بوضوح رسالة رفض لمشروع القرار المذكور.